الأمم المتحدة
حقوق الإنسان
مكتب المفوض السامي
المكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا

ازدهار البلدان كرامة الإنسان
الأمم المتحدة
الاسكوا
ESCWA

كبار السن في العالم العربي: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين
حلقة نقاشية
الإثنين، 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022

موجز

في إطار الاحتفال باليوم العالمي لكبار السن 2022، نظّم المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حلقة نقاشية افتراضية بعنوان "كبار السن في العالم العربي: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين" في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022. هدفت حلقة النقاش إلى استعراض أهم الأطر الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لكبار السن، وعرض بعض التجارب حول الآليات الدولية لحقوق الإنسان، وإلقاء الضوء على واقع كبار السن في الدول العربية والتحديات التي يواجهونها، لاسيما النساء منهم، ومناقشة سبل النهوض بحقوق كبار السن وبشكل خاص كبيرات السن.

ويتضمن هذا التقرير ملخّصاً عن النقاشات وأهم التوصيات التي توصل اليها المشاركون.

ملاحظة: طبعت هذه الوثيقة بالشكل الذي قدمت به ودون تحرير رسمي.

أولاً - مقدمـة

من المتوقع أن يتضاعف عدد كبار السن على مدى العقود الثلاثة القادمة في جميع أنحاء العالم ليشكّل عدد الأشخاص الذين هم في سن 65 عاماً وأكبر سُدس سكان العالم بحلول عام 2050، وسيصل عددهم إلى 1.5 مليار شخص. وفي المنطقة العربية، تشهد العديد من البلدان مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة أي تحولاً في تركيبة السكان تتضاعف خلالها النسبة المئوية لكبار السن من 7 إلى 14 في المئة، وستتبعها العديد من البلدان في السنوات الخمس عشرة القادمة. وبالتالي، من المنتظر أن يرتفع عدد كبار السن في المنطقة من حوالي 21 مليوناً اليوم إلى 71.5 مليون في عام 2050.

وتتعرض مجموعات كبيرة من كبار السن للإهمال والتهميش. وعلى الرغم من بعض التطورات الواعدة التي شهدتها الدول العربية على مستوى السياسات، فإن المراجعات الإقليمية الدورية لكل من المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة، 2002، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030، قد أشارت إلى ضعف فئة كبار السن لاسيما النساء، وعرضت هذه الفئة للتمييز والإهمال والتخلف عن ركب التنمية. كما أظهرت هذه المراجعات تشرذم الجهود في الاستجابة لقضايا كبار السن. وبالتالي، فإن الدول العربية مدعوة اليوم، أكثر من أي وقتٍ مضى، إلى الاستجابة لقضايا كبار السن واعتماد سياسات واستراتيجيات جديدة لضمان حياة كريمة لكبار السن.

كرّست عدّة أطر دولية حقوق كبار السن، أبرزها خطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة (1982)، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية (1994)، وخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002)، وخطة التنمية المستدامة لعام 2030 (2015). كما وأنشأت الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 2010 فريقاً عاملاً مفتوح العضوية يعنى بالشيخوخة لغرض تعزيز حماية حقوق الإنسان للمسنين. وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 1990، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة 1 تشرين الأول/أكتوبر يوماً عالمياً للمسنين. كما أعلنت في عام 2011 يوم 15 حزيران/يونيو يوماً عالمياً للتوعية بشأن إساءة معاملة المسنين. وفي عام 2013، أنشأ مجلس حقوق الإنسان ولاية الخبير المستقل المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان، وتتضمن الولاية: تقييم تنفيذ المعايير الوطنية والإقليمية والدولية المرتبطة بحقوق كبار السن، وتحديد وتبادل وتعزيز أفضل الممارسات المتعلقة بتعزيز هذه الحقوق وحمايتها.

شددت خطة عمل مدريد على أهمية إدماج قضايا كبار السن، وعلى ضرورة «تضافر الجهود في التحرك نحو اعتماد نَهج واسع يتسم بالعدالة في مجال تكامل السياسات. وتتمثل المهمة في ربط قضايا كبار السن بالأطر الأخرى للتنمية الاجتماعية والاقتصادية ولحقوق الإنسان». وقد أطلقت الأمم المتحدة عقد التمتع بالصحة في مرحلة الشيخوخة (2021 - 2030) وهو تعاون عالمي يجمع بين الحكومات والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والخبراء ووسائل الإعلام والقطاع الخاص لتحسين حياة كبار السن وأسرهم والمجتمعات التي يعيشون فيها. وفي المنطقة العربية، عكست أطر إقليمية منها إعلان القاهرة الصادر عن المؤتمر الإقليمي للسكان والتنمية في الدول العربية (2013) ومؤخراً الاستراتيجية العربية لكبار السن 2019 - 2029، التزام الدول العربية بالعمل نحو ضمان هذه الحقوق.

وعلى الرغم من غياب صك دولي ملزم لحقوق الإنسان معني بحقوق كبار السن، تجدر الإشارة الى اتفاقية البلدان الأمريكية لحماية حقوق الإنسان لكبار السن، والبروتوكول المتعلق بحقوق كبار السن في أفريقيا الملحق بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب. وقد أثبتت التجربة أن اتفاقيات حقوق الإنسان المتخصصة على الصعيدين الدولي والإقليمي ساهمت بشكل ملموس وملفت في إعمال حقوق الإنسان للفئة التي تحميها الاتفاقية ذات الصلة. وفي السنوات الماضية تنامت المطالب لوضع صك معياري جديد مخصص لحقوق الإنسان لكبار السن على اعتبار أن ذلك سيسهم في ضمان تمتع كبار السن تمتعاً كاملاً بجميع حقوقهم الإنسانية.

هذا وقد أشارت الخبيرتان اللتان كلفتا بالولاية المعنية بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان أن الافتقار إلى صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم ساهم في تشرذم السياسات الوطنية المعتمدة وضعف التناسق فيما بينها، كما أدى إلى غياب المبادئ التنظيمية التي يمكن للحكومات أن تسترشد بها لوضع السياسات والآليات. وبما أن الأطر الراهنة ومنها خطة عمل مدريد غير ملزمة قانونياً، فقد تتعقد المساءلة حول التقصير في إحقاق حقوق كبار السن.

ثانياً - حلقة نقاشية حول حقوق الإنسان لكبار السن

اعتمدت الأمم المتحدة عنوان "مثابرة كبيرات السن ومساهمتهن" كموضوع لليوم العالمي للمسنين لعام 2022، نظراً للدور الحيوي الذي تلعبه كبيرات السن في أسرهن ومجتمعاتهن، والتحديات الهيكلية والمجتمعية التي تواجههن وتجعلهن أكثر عرضة لمخاطر الفقر والمرض والعزلة والتمييز، كما تستثنى كبيرات السن غالباً من عملية صنع القرار ومن السياسات المعتمدة التي تؤثر على حياة كبار السن. وتمثل احتفالية هذا العام لليوم العالمي للمسنين دعوة للعمل وفرصة متاحة لشمول أصوات المسنات وإظهار وإسهاماتهن في المجتمع.

وفي إطار الاحتفال باليوم العالمي لكبار السن 2022، نظّم المكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا حلقة نقاش افتراضية تحت عنوان "كبار السن في العالم العربي: الواقع الراهن وآفاق الحماية والتمكين". وهدف الحوار إلى استعراض الأطر الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لكبار السن، وإلقاء الضوء على واقع كبار السن في الدول العربية، وعرض بعض تجارب الآليات الدولية لحقوق الإنسان ومناقشة سبل النهوض بحقوق كبار السن، لا سيما كبيرات السن.

ثالثاً – تنظيم الأعمال

ألف- مكان الحلقة الحوارية وتاريخ انعقادها

انعقدت الحلقة النقاشية يوم الإثنين الواقع في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2022 من الساعة الحادية عشر صباحا ولغاية الساعة الواحدة ظهراً بتوقيت بيروت.

باء- المشاركون

شارك في هذه الورشة نقاط الاتصال من المسؤولين الحكوميين المعنيين بقضايا الشيخوخة في الدول الأعضاء فضلاً عن خبراء من الإسكوا والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان، وممثلين عن اللجان الوطنية لحقوق الإنسان وهيئات ومكاتب الأمم المتحدة وأكاديميين وناشطين اجتماعيين في مجال حقوق الإنسان والشيخوخة وممثلين عن منظمات حقوقية ومؤسسات الرعاية الاجتماعية وغيرها من الهيئات غير الحكومية.

رابعاً - ملخص عن الجلسات

ألف- الجلسة الافتتاحية

ألقت السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا، كلمة قصيرة بالنيابة عن الإسكوا والمكتب الإقليمي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان رحبت فيها بالمشاركين وهنأتهم بحلول اليوم العالمي للمسنين ثم شرحت أهداف ومنهجية حلقة الحوار.

من بعدها، عُرض فيلم فيديو قصير أعدته الإسكوا لمناسبة اليوم العالمي للمسنين عن وضع وتصورات كبار السن وهو مستوحى من مقابلات أجريت في لبنان مع عدد من المواطنين وغير المواطنين خلال شهري سبتمبر وأكتوبر 2022. ويلقي الفيديو الضوء على دور كبار السن في الحياة عامة كما يصوّر الوضع المعيشي لكبار السن في لبنان وقضاياهم والتحديات التي يواجهونها على المستويات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة بالإضافة إلى تطلعاتهم وآمالهم في ضمان شيخوخة كريمة.

باء – الجلسة الرئيسية: واقع كبيرات السن في العالم العربي: بين الأطر الدولية والتحديات الراهنة

استهلت الجلسة بمداخلة ألقاها الدكتور نبيل قرنفل، وهو طبيب وخبير إقليمي في مجال الشيخوخة، أشار فيها إلى بعض الأطر العالمية والمؤتمرات والقرارات الدولية المتعلقة بحقوق كبار السن مثل الجمعية العالمية الأولى في فيينا عام 1982 التي كانت بمثابة نقطة انطلاق الجهود الدولية لمعالجة قضايا الشيخوخة وكبار السن؛ والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية الذي عقد في القاهرة عام 1994؛ والجمعية العالمية الثانية للشيخوخة في مدريد عام 2002 التي اعتمدت خطة عمل ارتكزت على ثلاثة توجهات ذات الأولوية وهي: كبار السن والتنمية؛ وتوفير الصحة والرفاه في سن الشيخوخة؛ وتهيئة بيئة تمكينية وداعمة لكبار السن. كما ذكر أيضاً الخطة الإقليمية العربية التي واكبت خطة عمل مدريد والتي تمَّ اعتمادها أيضاً في العام نفسه.

وأوضح الدكتور قرنفل أن عدم إصدار معاهدة حول حقوق كبار السن يعود جزئياً إلى نظرة المجتمع السائدة إلى كبار السن والصورة النمطية السلبية عنهم إذ غالباً ما يصوّر كبار السن على كونهم "عجزة" أو مصابين بإعاقة جسدية أو عقلية أو شيوخ يستنهضون الرأفة والشفقة وبالتالي تُعتبر الخدمات المتوفرة لهم كنوع من الإحسان بدلاً من أن تكون حقاً من حقوق المواطنة. وأشار المتحدث إلى أهمية وسائل الإعلام ووزارات التربية والثقافة في صياغة برامج تبرز دور كبار السن في المجتمع، وتركز على إمكانيات هذه الفئة العمرية وأهمية التعاون بين

الأجيال، ودعم التعاضد الأسري كما أكد على ان الإحصائيات المتوفرة في الدول العربية تثبت اندماج كبار السن في العمل والنشاط الاجتماعي والإنساني.

وختم الدكتور قرنفل مداخلته بدعوة الجهات الداعمة لحقوق كبار السن إلى التعاون من أجل الاستنهاض بقضاياهم بالتعاون مع كبار السن أنفسهم والعمل على استصدار القوانين التشريعات اللازمة لإعمال هذه الحقوق. كما حث البلديات على اعتماد منهجية المدن والبلدات الصديقة لكبار السن التي أطلقتها منظمة الصحة العالمية، مشدداً أيضاً على أهمية معالجة التحديات المعيشية والتنموية التي تتعرض لها كبيرات السن بشكل خاص.

بدوره، قدم السيد علاء قاعود، نائب ممثل المكتب الإقليمي للمفوضية المفوضية السامية لحقوق الإنسان للشرق الأوسط وشمال أفريقيا عرضاً تحدث فيه عن تطور الاهتمام العالمي بحقوق كبار السن منذ مبادرة الأرجنتين حول مشروع إعلان لحقوق كبار السن في عام 1948 والذي لم يحصل على الدعم السياسي اللازم من الدول الأعضاء، مروراً بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 65 بشأن إنشاء فريق عامل مفتوح باب العضوية من أجل تعزيز حماية حقوق الإنسان لكبار السن وتحديد الثغرات الممكنة وأفضل الطرق لسدها. منوهاً إلى أنه سبق إنشاء هذا الفريق اعتماد الجمعية العامة لخطة عمل مدريد الدولية للشيخوخة (2002) ومبادئ الأمم المتحدة المتعلقة بكبار السن (1991)، وخطة عمل فيينا الدولية للشيخوخة (1982). كما شرح دور وصلاحيات منصب الخبير المستقل لمجلس حقوق الإنسان المعني بتمتع كبار السن بجميع حقوق الإنسان الذي أنشأ في العام 2013 وعرض لبعض القضايا التي تناولها الخبراء في تقاريرهم وأبرزها أنه على الرغم من أن الإطار الدولي القائم لحقوق الإنسان لا يلزم الدول صراحة باتخاذ تدابير فعالة للقضاء على التحيز ضد كبار السن، إلا أن الدول ملزمة بالتصدي له لأن بعض المعاهدات الأخرى تلزمها بالقضاء على التمييز على أساس أي "وضع آخر" وهذا يشمل التمييز على أساس السن.

في المقابل، شرح المتحدث أهمية هذه الثغرة في معظم صكوك الأمم المتحدة لحقوق الإنسان والجهود الدولية التي تعاقبت للنهوض بحقوق كبار السن إلى مستوى يكفل المعالجة الشاملة والمتماسكة والمستدامة لها. وقد خلصت المفوضية السامية لحقوق الإنسان في عام 2022 إلى أن كبار السن وشواغلهم لا تزال بشكل عام خارج دائرة اهتمام المعاهدات والممارسات الأساسية لحقوق الإنسان، الأمر الذي يحول دون إدماج كبار السن إدماجاً فعالاً. وختم السيد قاعود بالتنويه أن التجربة على الصعيد الدولي والإقليمي أكدت أن الاتفاقيات المتخصصة ساهمت بشكل ملموس في إعمال حقوق الإنسان للفئة التي تحميها الاتفاقية ذات الصلة، وهناك مطالب متزايدة لوضع صك دولي ملزم يخصّص لحقوق الإنسان لكبار السن.

من جهتها، قدمت السيدة سارة سلمان، مسؤولة شؤون السكان في الإسكوا عرضاً بعنوان "في اليوم العالمي لكبار السن: الواقع والتحديات في المنطقة العربية" أشارت فيه إلى أن الدول العربية تشهد وتيرة سريعة لشيخوخة السكان إذ يقدر عدد كبار السن، الذين تبلغ أعمارهم 65 عاماً وأكثر، في الدول العربية بـ 21 مليون شخص في عام 2020. ومن المتوقع أن يرتفع هذا العدد ليصل إلى 71.5 مليون شخص بحلول عام 2050. وقد بدأت العديد من البلدان العربية مرحلة الانتقال إلى الشيخوخة وستحذو معظم البلدان حذوها في السنوات الخمس عشرة المقبلة وهي وتيرة سريعة جداً مقارنة بالدول الأوروبية التي أخذت وقتاً أطول للتكيف مع هذه الظاهرة.

وعرضت المتحدثة أبرز التحديات التي يواجهها كبار السن في المنطقة العربية التي تضمنت ما يلي: (أ) 38 في المائة فقط من الذين تجاوزوا سن التقاعد في الدول العربية يحصلون على معاش تقاعدي وهي نسبة قليلة جداً مقارنة بالدول الأخرى؛ (ب) إن الفجوة في تغطية نُظُم التأمين الاجتماعي بين الجنسين كبيرة، حيث تزيد معدلات تغطية الذكور بالمعاشات التقاعدية خمسة أضعاف عن معدلات تغطية الإناث؛ (ج) على الرغم من التدابير الجيدة التي اتخذت لضمان التغطية الصحية لكبار السن، لا تزال غالبية كبار السن في بعض البلدان العربية غير مشمولة بالتأمين الصحي كما تبين أنّ 75 في المائة من الأسر التي تضم أشخاصاً في سن الشيخوخة تنفق شخصياً (من الجيب) على الخدمات الصحية وتحديداً في البلدان أقل نمواً؛ (د) تشهد البلدان العربية فجوات أساسية في مجال التعليم كمتطلب أساسي للشيخوخة بكرامة إذ أن شخصين على الأقل من كل ثلاثة كبار السن أميين في ستة بلدان عربية لا سيما بين النساء والأرياف؛ (هـ) تتأثر قدرة كبار السن على التعامل مع الشيخوخة بكرامة في مكان إقامتهم بسبب تغير الأنماط والأعراف الاجتماعية والهجرة والأعباء الاقتصادية التي تتكبدها الأسر؛ (و) زيادة الطلب على الرعاية الطويلة الأجل المؤسسية والتمريضية والتي تحتاج أيضاً الى الدعم والتطوير؛ (ز) تأثير النزاع والاحتلال والحروب على أوضاع كبار السن مثل فقدان المعيل وخسارة الممتلكات وصعوبة الوصول إلى الخدمات الصحية.

وختمت السيدة سلمان عرضها بطرح مجموعة من أولويات التدخل لشيخوخة لائقة في عدة مجالات مثل الحماية الاجتماعية، والخدمات الصحية، والرعاية الطويلة الأجل، ومبادرات الإدماج الاجتماعي، والبيئة الصديقة للمسنين، وكسر الصورة النمطية السلبية عن الشيخوخة، واعتماد نهج دورة الحياة في تطوير السياسات ذات الصلة.

جيم - نقاش مفتوح: عرض التجارب في مجال حقوق كبار السن

بعد العروض، دار حوار بين المشاركين هدف إلى مناقشة الحجج الداعمة والمعارضة للعمل على وضع اتفاقية خاصة بحقوق الإنسان لكبار السن وتسليط الضوء على دور منظمات المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والسلطات المختلفة التشريعية والتنفيذية والقضائية في دعم حقوق كبار السن. كما تحدث ممثلي الدول العربية وناشطون من المجتمع المدني عن التحديات التي تواجه كبار السن في بلدانهم وتجارب حكوماتهم في وضع سياسات وقوانين وبرامج وآليات تدعم قضايا كبار السن وتحمي حقوقهم الاجتماعية والاقتصادية والمدنية والمعوقات التي تواجه تطبيق هذه القوانين والسياسات. وفيما يلي ملخص عن مداخلات المشاركين:

1. العمل على تثقيف الجمهور حول عالمية مفهوم حقوق الإنسان وصلتها المباشرة بأهم القضايا التي تؤثر على كبار السن ويمكن للناشطين في هذا المجال استخدام حملات الضغط والدعم المكثف للنهوض بحقوق كبار السن.
2. تشجيع الأسر التي ترعى أشخاصاً من كبار السن للقيام بواجباتهم الاجتماعية والأخلاقية تجاههم ودعمهم لإبقائهم في أماكن إقامتهم وعدم اللجوء إلى مصحات أو مراكز إيواء للمسن التي قد لا تقدم الخدمات الملائمة والمنصفة لهم.
3. هناك افتقار واضح إلى صوت كبار السن ونقل الصورة عن أوضاعهم إلى جميع شرائح المجتمع لأن موضوع الشيخوخة يتداخل مع كل الأعمار. ويجب إيلاء أهمية للأخذ بآراء المسنين في المسائل التي تتعلق باستقلاليتهم وكرامتهم وحقوقهم القانونية والصحية.

4. إن العمل على قضايا المسنين له نتائج إيجابية على كل الأسرة والشرائح الاجتماعية المنتجة وخصوصاً النساء اللواتي توفرن الرعاية.
5. تعدد التعاريف والمفاهيم المتعلقة بسن "كبار السن" بين المنظمات والهيئات الدولية والوطنية المختلفة و ضرورة تحديد سن "كبار السن" والفصل بين سن التقاعد وسن الشيخوخة.
6. تتعدد التحديات التي تواجه الرعاية الصحية للمسنين فهناك نقص واضح في التخصصات الطبية والرعاية التمريضية المتخصصة لكبار السن، ولا تتوفر رعاية صحية منزلية مجانية فضلاً عن النقص في الأجهزة المساعدة في المرافق العامة والترفيهية وضعف في الوصول إلى الرعاية الصحية في الأرياف والمناطق النائية.
7. الاستثمار في المسن وتشجيع تطوع كبار السن للعمل في أكثر من مجال للاستفادة من خبراتهم العملية ونقل معارفهم إلى الأجيال الشابة وتعزيز التواصل والدمج الاجتماعي.
8. إن تطوير قطاع الرعاية الطويلة الأجل وتوفير فرص التدريب على تقديم الرعاية لكبار السن قد يوفر عدداً هائلاً من الوظائف للشباب والنساء الباحثين عن عمل مما يساهم بتخفيض مستويات البطالة.
9. تتجه بعض الدول العربية نحو وضع قوانين واستراتيجيات خاصة بكبار السن لكن التنسيق بين الأجهزة الحكومية لا يزال ضعيفاً. وفي بعض البلدان لا تزال قوانين ضمان الشيخوخة معلقة بانتظار موافقة المجالس التشريعية.
10. إعادة النظر بقوانين العمل التي لا تشمل الأشخاص الذين يتجاوزون سن التقاعد ويستمرون بالعمل من أجل ضمان حياة كريمة لهم ولأسرهم.
11. هناك سوء في التوعية والتثقيف لدى المسنين وأسرهم في مجال الوقاية والرعاية الصحية والتغذية واحتياجات وإمكانيات المسن في العمل والإسهام في الاقتصاد، ومعالجة هذه المشاكل من شأنها الحفاظ على مجتمع شاب ومنتج.
12. إن كبار السن ليسوا مجموعة متجانسة فهم ينتمون إلى فئات مختلفة بحسب أوضاعهم واحتياجاتهم وبالتالي فإن استجابة السياسات والبرامج الخاصة بهم يجب أن تكون أيضا مختلفة. كما يجب الاهتمام بالناحية المعنوية لكبار السن وتخفيف شعورهم بالوحدة والعزلة الاجتماعية. في هذا السياق يلعب المجتمع المدني دوراً مهماً في إنشاء مبادرات طوعية اجتماعية يتمكن فيها كبار السن من إكمال عطاءاتهم ومشاركة خبراتهم وتجاربهم.
13. ما تزال موائمة القوانين والسياسات والاستراتيجيات الوطنية للمواثيق الدولية من التحديات الرئيسية في الدول العربية خصوصاً عندما لا تتوافق هذه المعاهدات مع أحكام القوانين الوطنية أو عندما لا يتوفر التمويل اللازم لتنفيذ التشريعات المتعلقة بحماية حقوق المسنين.
14. تتضاعف التحديات التي يواجهها كبار السن في حالات النزاع وعدم الاستقرار، وعلى الأخص كبيرات السن منهم، بسبب مجموعة من العوامل منها صعوبة الحصول على الرعاية الصحية، وتشتت الأسر، والنزوح، وفقدان المنزل، وفقدان المعيلين الأساسيين للأسرة خلال الحرب.
15. يُعدّ الصراع بين الأجيال من المسائل الشائكة في المنطقة العربية ويبدو للشباب وكأن كبار السن يريدون أن يتشبثوا بمواقعهم ويحرموا الشباب من خوض التجارب والفرص والاعتراف بحقوقهم بالمساواة والمشاركة. لذا ينبغي خلق تواصل بين الجيلين ونوع من التوازن بين تمكين الشباب والاستعانة بخبرة كبار السن في العمل والشأن العام.

خامساً – خلاصات الحوار والخطوات المقبلة

بناء على ما سبق، يمكن إيجاز أهم خلاصات العروض ورسائل الحوار كما يلي:

1. أدى الافتقار إلى صك قانوني دولي شامل ومتكامل لتعزيز وحماية حقوق كبار السن وكرامتهم إلى تشرذم السياسات ذات الصلة وضعف التناسق فيما بينها، وجعل المساءلة حول التقصير في إحقاق حقوق كبار السن صعباً لأن الأطر العالمية الراهنة ومنها خطة عمل مدريد غير ملزمة قانونياً.
2. ينبغي عند وضع اتفاقية دولية لكبار السن أو أي إعلان عربي حول الشيخوخة وكبار السن أن يتضمنوا تعريفاً لكبار السن ونصاً يلزم الدول لسن قانون خاص لرعاية كافة حقوق المسنين بما فيها ضمان الشيخوخة.
3. يجب على الدول العربية إعطاء الأولوية لدعم كبار السن ومعالجة قضاياهم بطريقة استباقية وعدم الانتظار لحلول مرحلة انتقال الشيخوخة، نظراً لمساهمات كبار السن المهمة في دعم أسرهم واقتصادات بلدانهم وثقافة مجتمعاتهم، ولأن شيخوخة السكان تنطوي على آثار اقتصادية واجتماعية هامة قد لا تتحمل كلفة الوقت.
4. ضرورة توسيع تغطية نظم التأمين الاجتماعي وضمان استدامتها وسد الفجوة في التغطية بين الجنسين من كبار السن الذين تجاوزوا سن التقاعد للحد من تعرضهم لخطر الفقر والعوز.
5. يمكن للحكومات العربية أن تعتمد نهج دورة الحياة في صنع السياسات من أجل تحسين حياة كبار السن وتأمين الرعاية لهم وتخفيف العبء على الأسرة والمجتمع.
6. يزيد ارتفاع الأمية بين كبار السن قابلية التعرّض للمخاطر المالية ويقلل من فرص الحصول على الخدمات الصحية والدعم الاجتماعي. ومن الضروري تشجيع التعليم مدى الحياة والاهتمام بالأمية الرقمية لكبار السن لتسهيل الوصول إلى التكنولوجيا والمعلومات والتواصل الاجتماعي.
7. تعزيز اقتصاد الرعاية الطويلة الأجل وتطوير خدمات منصفة ومراعية للاحتياجات ومستدامة لضمان توفير رعاية عالية الجودة لكبار السن.
8. العمل مع أصحاب المصلحة المحليين من اجل تهيئة بيئة صديقة ومؤاتية لكبار السن وزيادة إدماجهم في المجتمعات.
9. تعزيز دور الإعلام والناشطين الاجتماعيين ومنظمات المجتمع المدني لمكافحة التمييز ضد كبار السن وإدماج التوعية حول قضايا الشيخوخة في المدارس والجامعات لتغيير الصورة النمطية السلبية عن كبار السن التي تصورهم على أنهم معالون ويحتاجون إلى المساعدة والإحسان.
10. أهمية تضافر الجهود الحكومية وغير الحكومية بما فيها القطاع الخاص لتقديم خدمات الرعاية الصحية والطويلة الأجل لتلبية احتياجات المجموعات المختلفة من كبار السن وأسرهم. كما يجب أن تضطلع الحكومات بدور حاسم في ضمان معايير الجودة وإعداد أطر إرشادية للقطاعات الخدمية والتركيز على الوقاية وتمكين كبار السن وتعزيز كرامتهم.

في الختام، ألقت السيدة سلمان كلمة شكرت فيها المشاركين على المسائل والاقتراحات التي أثاروها وأشارت أن التحدي يكمن في تحديد أفضلية العمل على قضايا وحقوق كبار السن في ظل تزاحم الأولويات والتحديات الوطنية

وتفاقمها في سياق النزاع والحروب، ويجب التنبه أن تلبية احتياجات كبار السن لا تشكل منافسة مع باقي القضايا التنموية والإنسانية بل تتماشى معها. وأعلنت أن الإسكوا وجامعة الدول العربية تعملان على إعداد مسودة قانون استرشادي حول حماية حقوق كبار السن، وختمت بالقول بأنه يمكن للإسكوا التباحث مع شركائها بشأن متابعة التزامات الدول العربية بحماية حقوق كبار السن وذلك في إطار المراجعة السادسة لإعلان القاهرة حول مؤتمر السكان والتنمية الذي يتم الإعداد له خلال 2022-2023 وأضافت أن الموضوع يتم تناوله أيضاً في المراجعات الإقليمية الدورية لاتفاقية مدريد وضمن أعمال اللجنة الحكومية لمتابعة قضايا كبار السن التي تشرف عليها الإسكوا.

بدوره، أشاد السيد قاعود بمداخلات المشاركين وتوصياتهم القيمة التي تمثل جدول أعمال شامل بحد ذاته. وأكد عل أهمية تكثيف وتضافر الجهود الإقليمية لزيادة التوعية حول قضايا وحقوق كبار السن ودعم الدول في صياغة وتفعيل التشريعات التي تؤكد على المساواة وعدم التمييز ضدهم وهو ما يتطلب التزاماً جدياً وعملية متسقة ومنهجية ومستمرة.

****